

## نظرية العدالة والصناعة الهوياتية

محمد ششير \*

إنسانية ومحورية؛ فقد استطاعت أن تمارس سطواً على الهوية، لتتصدر كل الدور في صناعتها، وبنائها، والتأثير فيها، ولتتأثر، وتلجج من نفسها أساساً إنسانية فاعلة ومؤثرة، وتلجج من نفسها أساساً وحيداً وفريداً في بناء تلك الهويات، والولاءات، وشبكة المصالح، والعلاقات، والمنافع في مختلف الميادين والمجالات.

إن هذا الضعف للمنظومة القيمية وفي قلبها العدالة، أورت انعداماً في الأسس القيمية، التي تصلح أن تقوم عليها منظومة العلاقات، والتحالفات، والسياسات، والسلوكيات... وحل محلها المصالح المادية الفردية، والجماعية، الآنية، والظرفية المجردة من أية ضوابط قيمية أو أخلاقية، فاضحت السياسة - على سبيل المثال - فن تحقيق المصالح المادية، مجردة عن أية قيمة أخلاقية، أو إنسانية.. إن ما نريد قوله في هذا البحث هو أن العدالة تصلح كقيمة أخلاقية إنسانية نظرية وعملية - أن تكون ذلك الأساس المكين في بناء هوية جامعة لمختلف الجماعات والأقوام، وعابرة لكثير من الملل والنحل، ويمكن لنا أن نعتمد على صناعة هوياتية تقوم على أسس قيمية، محورها وقلبها العدالة، وأنه من الممكن لبناء هوياتي يقوم على أساس من العدالة؛ أن يتقدم على الكثير من العوامل والأسباب المادية، وغير القيمية، في صناعة الهوية والولاء والانتماء. نعم تستطيع العدالة كقيمة إنسانية أخلاقية، وأيضاً دينية، أن تشكل هوية صلبة عابرة للطوائف، والمذاهب، والأقوام، والأعراق، ولجميع بني الإنسان، لتصبح هي الأساس في الولاء، والانتماء، والفعل، والسياسة. ويمكن لتلك المنظومة القيمية أن تأسس لبناء هوياتي قيمي مغاير لمختلف البناءات الهوياتية القائمة.

وعليه إذا طرح السؤال التالي: هل يمكن أن نشهد فرقا وطوائف ومذاهب وأحزاب وتيارات وجماعات... تلتف حول العدالة كقيمة مطلقة، تقدمها على أي اعتبار آخر؟ وهل يمكن أن نرى أقواماً وأممًا، تبني هويتها على أساس من تلك العدالة العابرة والجامعة والمتجاوزة لمختلف الاعتبارات المادية؟ وهل يمكن أن نصل إلى مدى تتقدم فيه العدالة - كمعيار هوياتي - على أي معيار آخر طائفي، أو عرقي، أو مناطقي، أو قبلي...؟ الجواب على هذه الأسئلة وغيرها هو - نظرياً - نعم يمكن ذلك ويمكن الذهاب - أيضاً نظرياً - أبعد من ذلك في ترجمة تلك الهوية، والتعبير عنها، في العقل، والممارسة، والسياسة، وفي مختلف المجالات.

ذاك صحيح نظرياً، لكن على المستوى العملي يكتنف هذا الطرح أكثر من كلام وجهدٍ وشرط، لأنه يحتاج إلى بناء مجتمعي، يكرس العدالة كقيمة محورية في التربية والثقافة، والوجدان والوعي. إذ إن أي مجتمع لا يمتلك رقياً قيمياً، لا يمكن أن يُنظر منه، أن يقبل قيمة العدالة كأساس هوياتي، يتقدم على جميع الأسس والعوامل الأخرى. وأي مجتمع لم يشبع من تلك الثقافة الإنسانية والأخلاقية والتربوية السامية؛ لا يُتوقع منه أن يرتضي بالعدالة كأساس في ممارسة الانتماء ومنح الولاء، إنه يحتاج إلى ثقافة مجتمعية قيمة راقية، حتى تتوفر لديه تلك التربة القيمية، التي تصلح أن يبني عليها تلك الهوية، التي تنتمي إلى دائرة العدالة، وتجلياتها في الولاء والانتماء. إنه يحتاج إلى مستوى أخلاقي، وقيمي وإنساني وحضاري متقدم، حتى يتقبل أن تكون العدالة هي الأساس في جميع علاقاته وبرامجه وموازينه وأوليواته وسياساته، وجميع ما يرتبط به. إن ما تقدم يقتضي أولاً أن تتحول العدالة من قيمة نظرية إلى طرح فكري، ومن ثم إلى مشروع عملي، يمتلك رؤيته، وسياساته، وبرامجه في مختلف المجالات التربوية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والإدارية، والمالية، والمطلبية، والنقابية، والقانونية، والإعلامية... حتى لا يبقى مجال اجتماعي وإنساني خارج مظلة العدالة، وتأثيرها، وتجلياتها. إن التحدي الأكبر هو في أن تتحول العدالة إلى ثقافة عامة وأخلاق عامة، أي إلى أخلاق مجتمعية، وثقافة مجتمعية، عصية على التجاوز، والانكفاء.

نحن نحتاج إلى إعادة بناء وعينا وثقافتنا وفهمنا للدين والمجتمع والإنسان (أي الرؤية الكونية) على أساس من تلك العدالة، حتى نبني تالياً ذلك الإنسان، والمجتمع على أساس تلك العدالة، بل أن نبني مدينتنا ورؤيتنا الحضارية على قيم العدالة ومعانيها، لتصبح العدالة هي المرتكز والأساس في صناعة الهوية والانتماء والولاء وفي المشاريع والسياسات والبرامج والتحالفات... وصولاً إلى تشكيل وعي عالمي، عابر لجميع الأمم والشعوب، يرتكز على العدالة كقيمة، ويهدف إلى العدالة كمشروع، وفعل حياة. أي إننا نحتاج بدل عوامة التجارة، وفعل المال، إلى عوامة العدالة ومعانيها وتجلياتها بهدف إعادة بناء العلاقات بين الأمم والشعوب على أساس من تلك العدالة، بل إعادة بناء النظام العالمي وقيمه وثقافته على أساسها. إن أشد ما نحتاج إليه جميع الأمم والشعوب اليوم، هو إعادة الاعتبار للعدالة كثقافة وممارسة. إن البشرية هي أحوج ما تكون إلى عوامة العدالة وثقافتها أي إلى عوامة عدالية قيمة أكثر من أية عوامة أخرى ترتكز على حسابات المنفعة والمال والقيم الرأسمالية.

\* أستاذ جامعي

إن السؤال المفتاحي في هذا البحث هو: هل يمكن للعدالة كمنظومة وكمعطى نظري أن تصل إلى مدى تستطيع فيه أن تشكل هوية عابرة لجميع الهويات الأخرى، وجامعة لها، ومتقدمة عليها، لتصبح الأساس في الانتماء والهوية وصناعتها، بحيث تصبح المعيار في التمايز الهوياتي الاجتماعي، والسياسي، والأممي، والأيدولوجي، لتتقدم على أي تمايز هوياتي آخر؟ وبيان ذلك أن مجمل الهويات وتالياً الانتماءات، تقوم على أسس عرقية، طائفية، مذهبية، قبلية، مناطقية، جهوية، قومية، لغوية، تاريخية، سياسية، أو جغرافية...

وعندما نتبادر إلى تحليل ومناقشة مجمل تلك الأسس الهوياتية تجد بانها - في مجملها - أسس تفتقد إلى المضمون القيمي والإنساني العابر للحدود المصطنعة، وأنها لم يتم بناؤها بشكل عقلائي واع يستحضر جميع الأبعاد القيمية، وبخاصة العدالة، كقيمة أساس ومحورية في البناء الهوياتي والصناعة الهوياتية سواء في الإطار الاجتماعي أو السياسي، وسوى ذلك. وبالتالي ليس لذاك المضمون القيمي والعدالي من حضور في ذلك التفاضل الهوياتي، ومختلف تجلياته، في الانتماء والولاء، وسوى ذلك. وسبب ذلك يكمن في ضعف - أو انعدام - حضور قيمة العدالة في مختلف المجالات التربوية، والثقافية، والاجتماعية، والتعليمية، وحتى الدينية...

فلم تتحول قيمة العدالة إلى برامج تربوية، وإلى برامج تعليمية، وإلى برامج ثقافية، نجدتها في المناهج التعليمية، والتربوية، والثقافية في المدارس، والجامعات، والمعاهد الدينية، وغير الدينية، وفي المؤسسات الإعلامية والثقافية وسياساتها وبرامجها وأوليواتها، وفي مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية وغيرها وأوليواتها، وفي الخطاب الديني، والتربوي، والثقافي، وفي مختلف النتاجات العلمية والأدبية...

إذن هناك ضعف، أو شبه غياب - أو انعدام في بعض أو العديد من الأحيان - لقيمة العدالة، وتجلياتها، وتمايزاتها عن مختلف الميادين الاجتماعية وغير الاجتماعية. ومراد ذلك بالدرجة الأولى إلى العامل الفكري والأيدولوجي والتربوي الذي يعطي للعدالة قيمة محورية وأساسية في النظرية وقوة دفع استثنائية على مستوى الواقع والتطبيق العملي. وقد لا يحصل ذلك لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي أو بالحد الأدنى في أحدهما، ما يقف عائقاً في الوصول إلى مقاصد العدالة وأهدافها. هذا فضلاً عن العوامل التربوية والنفسية الكامنة في أعماق النفس الإنسانية والتي قد تتفح حائلاً دون بلوغ تلك المقاصد والأهداف والسعي للوصول إليها.

وكان نتيجة ذلك أن تقدمت منظومات وأطروحات فكرية وأيدولوجية وتربوية واجتماعية وعلاقائية وسياسية وقانونية وثقافية تفتقر إلى العدالة، بل وتعمل على تهميشها، وإقصائها عن الوعي والوجدان والتربية والفعل والممارسة وفي مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية، حتى بتنا نشهد أن النظام العالمي بأسره - ابتداءً من العلاقة بين الدول والأمم، إلى العلاقات داخلها - كل ذلك وفي مختلف مجالاته، يقوم على أساس من اللادعالية في مجمل العلاقات الاقتصادية، والتجارية، والسياسية، والمالية، وغيرها. حتى أضحي لدينا نظام كوني (عالمي) يرتكز على اللادعالية، ويفتقر إلى الكثير من معانيها في مختلف المجالات الإنسانية، وميادين الاجتماع البشري. حتى الأديان السماوية، التي كان هدفها المركزي والأساسي، وعلى مدى التاريخ كله إقامة العدل على هذه البسيطة «لقد أُرسلنا رُسُلنا بالنبئَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ»؛ فلقد جرى الانقلاب عليها لاحقاً من خلال أدوات التأويل، والكتمان، والتحريف... التي استهدفت بالدرجة الأساس قيمة العدالة، فعمل على تعطيلها، وتشويه معانيها، وابتداع أكثر من مفردة، بل منظومة - دينية تمارس أكثر من التفاف على تلك القيمة، ما أدى إلى إقصائها من جديد، لصالح قوى التمييز والمال والترف واللاعدالة، والتي ترى في المعاني الصحيحة للدين تهديداً لمصالحها، وامتيازاتها، وترفعها.

في المحصلة انحسرت العدالة إلى حد بعيد، وغابت عن ساحة الوعي والوجدان، وعن الحضور في الثقافة التربوية والسياسية والاجتماعية، سواء على المستوى المحلي، أو العالمي بل والعملي، بحيث لم يعد لها ذلك الدور الذي يجب في صناعة الهوية في مختلف أبعادها، وفي بناء الانتماء في مجمل عناصره، وتقدمت عليها، وحلت محلها عوامل وأسباب أخرى في صناعة تلك الهوية، تنتمي في مجملها إلى اعتبارات وحيثيات مادية (عرق، لون، مصلحة أو منفعة مادية...) وغير عقلانية (تفتقد التفسير العقلاني أو العلمي...)، سواء كانت تلك العوامل والأسباب ذات بعد طائفي (بالمعنى الاجتماعي) أو عرقي، أو عنصري، أو قومي، وغير ذلك. فهي وبرغم كونها غير عقلانية، ومادية، وتفتقر إلى المضمون القيمي الإنساني، وإلى العدالة كقيمة

الثالثة في الشام. فشلت مراهنتها «إعلان دمشق» (16 تشرين أول 2005) على تغيير يدعون إلى انتظار أسابيع فقط أو على الأكثر لمراس سنة 2006، لتغيير وقت سقوط النظام السوري بناء على التصادم الأميركي - السوري الذي كان رأس جبل جليده هو المحقق الدولي ديتليف ميليس في «قضية الحريري».

لم يكن «إعلان دمشق» بدلالاته بحوي فقط مراهنة على الخارج الأميركي، وإنما كان تحقيقاً لشيء سعى إليه رياض الترك منذ أحداث 1979 - 1982، وقاومته ومنعته أغلبية قيادة «الحزب الشيوعي - المكتب السياسي» التي كانت ضده كما أظهر مثلاً اجتماع اللجنة المركزية في أيلول 1980، وهو التحالف مع «الإخوان المسلمين». كان الزواج بين «الليبرالية الجديدة» و«الإسلام السياسي» من أهم ملامح مسار تيار الليبرالية الجديدة، وهو ما ظهر لاحقاً، ولو عبر ذيلية الليبراليين الجدد للإسلاميين، في «المجلس الوطني» 2011 وفي «الانتلاف الوطني» 2012، والتي كان منها كتوابع المراهنة على «التدخل العسكري الخارجي» و«العنف المعارض» من أجل إسقاط السلطة

السورية في مرحلة ما بعد درعا 18 آذار 2011. كخلاصة مكثفة: إن تيار الليبرالية الجديدة السوري، وهو تيار تأسس عابراً للأحزاب، انبنى بدلالة حدث خارجي، هو غزو العراق واحتلاله من قبل الأميركيين، وكانت خلفيته سقوط السوفيات وانزياح الكثير من الشيوعيين والماركسيين نحو موقع أيدولوجي سياسي جديد. لم يكن هذا التيار في نشوئه مبنياً على تحولات اقتصادية - اجتماعية، ما دامت البورجوازية الجديدة في سوريا 1974-2017 قد تشكلت في رحم السلطة السورية وعلى أجنابها وولدت من ذلك الرحم، وهي والفئات الوسطى، قد أثبتت أزمة 2011، 2017 مدى ارتباطها العضوي بالسلطة السورية. لم يكن تيار الليبرالية الجديدة في سوريا مبنياً على مراجعات فكرية نتج عنها الانزياح من فكر سياسي، هو الماركسية، نحو تيار فكري سياسي آخر هو «الليبرالية الجديدة»، التي كانت أيضاً عند «المحافظين الجدد»، الذين سيطروا على إدارة بوش الابن، ناتجة عن متحولين من الماركسية إلى الليبرالية الجديدة التي أسسها ليو شتراوس فلسفياً، واقتصادياً ميلتون فريدمان.

\* كاتب سوري

النوعية التأسيسية لم تحصل إلا مع تحول رياض الترك نحو هذا الاتجاه منذ مقابلته مع «النهار» في يوم 28 أيلول 2003 عندما طرح نظريته حول «الصفير الاستعماري: الأميركيان نلقوا المجتمع العراقي من تحت الصفير إلى الصفير». وهذا كان يعني تأييداً لما فعله جورج بوش الابن في العراق، وقد أتى هذا قبل زيارته بأيام لأوروبا وكندا والولايات المتحدة سراً، حيث عاد منها ليقول: «إن هناك رباحاً غربية ستقتلع الأنظمة وعلينا أن نلحقها بثوب جديد وببرنامج جديد». داعياً إلى تغيير اسم «الحزب الشيوعي - المكتب السياسي». وقد كان عملياً تأسس رياض الترك لـ«حزب الشعب الديموقراطي» في نيسان 2005 هو الرفاعة التي جرفت معظم القوى السياسية السورية المعارضة باتجاه تشكيل «إعلان دمشق» الذي انبنى على أن ما جرى في بغداد في التاسع من نيسان 2003 وترجم في بيروت 14 آذار 2005 ستكون محطته



101 مليون دولار، وأن أغلب هذه الودائع تعود إلى الدوائر الحكومية والمتعلقة بمشاريع المحافظات ضمن موازنة عام 2014، من ضمنها أرصدة وزارتي الدفاع والدخالية، والأرصدة العائدة للأقليات من المسيحيين والإيزيديين والشبك والتركمان وكافة الطوائف والمذاهب الإسلامية الأخرى. إضافة إلى أرصدة بعض الشركات المحلية الصغيرة التي غادر أصحابها هذه المدن بسبب الحرب والاحتلال الداعشي لمناطقهم».

تابع البنك أن «الضغوط تفاقمت على الجهاز المصرفي بعد استحواذ حكومة إقليم كردستان على ودائعه في فرعي البنك المركزي والبلاط والخبز والدمار الذي الحقه في كل المدن التي استولى عليها، وسنقبى وضمة عار تلحقه وكل من دعمه وبشر أمره وحشر نفسه في دفع الكلفة البشرية والمادية التي ضحى بها الشعب والوطن. ولا بد من حسابها ومحاسبة المتورطين بها، أفراداً وأحزاباً وحكومات غطت المنظمات التي قامت بذلك علناً، وكلها مسجلة ومثبتة في أرشيفات وسائل الإعلام التابعة أو المعارضة لها. وبالتالي أي إغفال أو تدبير الإفلات من العقاب، والتتكر قرارات دولية بتجفيف موارد الإرهاب ومنابعه، مشاركة عملية في كل الجرائم التي ارتكبت والمجازر التي حدثت. وهذه كافية للحكم والمحكمة والقصاص واحترام حقوق الإنسان والشعوب.

\* كاتب عراقي

بما فيها الكيان الإسرائيلي. (١٩) أكد البنك أن «العائدات اليومية لـ«داعش» من البيع غير القانوني للنفط بلغ نحو مليوني دولار نظير بيع 30 ألف برميل يومياً تقريباً، حيث تراوح سعر البرميل من الذهب الأسود لديه بين 25 - 50 دولاراً أميركياً قبل انخفاض أسعار النفط في الفترة الماضية».

في المحصلة الختامية إن «داعش» تمكن قبل أن يحمل اسمه هذا من الحصول على أموال كثيرة قد تكون أكبر من ميزانيات بلدان عدة في المنطقة، من جهة، واستثمر ما حصل عليه في استثماره وديمومته، من جهة أخرى، فضلاً عن التحكم في مصائر السكان والبلاد والخراب والدمار الذي الحقه في كل المدن التي استولى عليها، وسنقبى وضمة عار تلحقه وكل من دعمه وبشر أمره وحشر نفسه في دفع الكلفة البشرية والمادية التي ضحى بها الشعب والوطن. ولا بد من حسابها ومحاسبة المتورطين بها، أفراداً وأحزاباً وحكومات غطت المنظمات التي قامت بذلك علناً، وكلها مسجلة ومثبتة في أرشيفات وسائل الإعلام التابعة أو المعارضة لها. وبالتالي أي إغفال أو تدبير الإفلات من العقاب، والتتكر قرارات دولية بتجفيف موارد الإرهاب ومنابعه، مشاركة عملية في كل الجرائم التي ارتكبت والمجازر التي حدثت. وهذه كافية للحكم والمحكمة والقصاص واحترام حقوق الإنسان والشعوب.

بسرقة داعش ويهربه إلى مختلف البلدان،